

«أي شخص خاضع لسلطتنا القضائية يطبع أو ينشر
أو يبيع أي مطبوعات أو جرائد أو أي نشرات
تتضمن مسائل مثيرة للفتن وعند إدانته بذلك
سيعرض نفسه لعقوبة..»

اعلان حكومي

١٩٥٣

الفصل الرابع

«³q «*A³E»

١٩٥٦ - ١٩٥٣

فتنة محرم

من الفتنة إلى الوحدة

السلطة البديلة

العودة إلى الصفر

خاتمة

في ٣ ديسمبر ١٩٣٨، وبعد انتهاء الأحداث المصاحبة لحركة ١٩٣٨، استدعى الشيخ حمد بن عيسى كلا من بلجريف والوكيل السياسي لمحاادثتهما في «أمر مهم»، وما إن بدأ اللقاء حتى أبدى لهما رغبته بتعيين ولي للعهد.. وطلب مشورتها حول الفكرة، كما تشير رسالة الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي المؤرخة ١٩٣٨ / ١٢ / ٣ .. ونظرا لوجود مخاوف لدى الإنجليز من مآل الوضع في حال وفاة الشيخ حمد، كما أوضحنا في الفصل السابق، فقد أيد بلجريف والوكيل السياسي الفكرة، وشجعا الشيخ حمد على تنفيذها. ألا أن تنفيذ الفكرة استغرق أكثر من عام.

ويبدو أن تجربة الشيخ حمد مع ولاية العهد، وما صاحبها من مزاحمة له من قبل الشيخ عبدالله بن عيسى، دفعته إلى إبقاء أمر اختيار ولي عهده طي الكتمان، فقد كتب الشيخ حمد قراره باختيار ابنه الشيخ سلمان وليا للعهد، لكنه لم يعلن هذا الاختيار، وأودع وصيته في هذا الشأن في أحد البنوك، وأمر بأن تفتح الوصية بعد وفاته.

وإذا كانت تجربة الشيخ حمد مع ولاية العهد دفعته إلى اختيار هذا الأسلوب، فإن نظرة الشيخ سلمان، وتجربة جده الشيخ عيسى بن علي والدة الشيخ حمد مع الإنجليز دفعته إلى اختيار طريق آخر لتولي الحكم.

كان للشيخ سلمان موقف معارض لعزل جده، برغم أن والده أصبح الحاكم، كما أنه لم يكن مرتاحا لتولي والده الحكم بمساعدة الإنجليز، لذلك فقد أراد أن يكون توليه الحكم خاليا من أي «منة بريطانية»، وكان يرغب بأن يكون حاكما بمبايعة كاملة من أفراد الأسرة والشعب، ووفقا لرواية بلجريف فقد حدث ما كان يريد.. فبعد أن دخل الشيخ حمد مرحلة الغيبوبة، وقبيل وفاته بساعات قام الشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ محمد بن عيسى بإبلاغ الشيخ سلمان أنه

في حال وفاة والده سيكون هو - الشيخ سلمان - الحاكم، وقد وافق شريطة اتفاق العائلة بأكملها على توليه الحكم، وفور وفاة الشيخ حمد تم إبلاغ العائلة بالأمر، ولم يعترض أحد منهم. وبعد ذلك، وحين جاء بلجريف بالوصية، كان الأمر قد حسم بالإجماع، ولم يكن الشيخ سلمان يعلم أن والده قد أوصى به حاكما، وقد كان مسرورا حين علم بأمر الوصية كما يشير تقرير أعده بلجريف في ٢٦/٢/١٩٤٢ .

إن لهذا الأمر أهمية كبرى في الأحداث اللاحقة، فقد كان الشيخ سلمان يريد التصرف بحرية، ومن دون شعور بأي التزام شخصي تجاه الإنجليز، كما كان يريد توفير الدعم الشعبي لنفسه، كما رأينا في أوراق حركة ١٩٣٨، فقد شهد عزل جده وتنصيب والده، وأدرك أهمية الاستقلالية الشخصية والدعم الشعبي.

وهكذا بدأ عهد الشيخ سلمان.. الذي كان يقترب فكريا من جده الشيخ عيسى، وقد حمل معه في حكمه شيئا من موروث الصراع القديم الأمر الذي ساهم إلى حد ما في تطورات أحداث الخمسينات كما سنرى. ويمكن القول إن أهم الأحداث التي واجهت الشيخ سلمان كانت عام ١٩٥٣ والأعوام الثلاثة اللاحقة، وتعتبر تلك الأحداث من أهم ما وقع في تاريخ البحرين السياسي.. ففي سبتمبر ١٩٥٣ ضربت الفتنة الطائفية أطنابها بين السنة والشيعة، وانقسم المجتمع البحريني ووقعت أعمال عنف متبادل بين الطائفتين، وحيكت الدسائس والمؤامرات، كما بذلت محاولات الصلح والتقارب، واختلطت المصالح وتشابكت وتباعدت، وتكررت بعض مشاهد الصراع القديم عام ١٩٢٣.

وبعد أن خمدت نار الفتنة ظهرت إلى الوجود هيئة شعبية سميت «الهيئة التنفيذية العليا»، وهي هيئة سياسية استطاعت قيادة الشارع السني والشيوعي بعد توحيده، لتدخل البحرين في صراع سياسي كبير لم ينته إلا أواخر عام ١٩٥٦.

وقبل الحديث التفصيلي عن تلك الأحداث يجدر بنا التعرف إلى المرحلة السابقة لها.

واصلت البحرين نموها وتطورها في الأربعينات برغم ظلال الحرب العالمية الثانية التي خيمت على أجوائها، واستمر التقدم في القطاعات الموجودة، مثل التعليم والصحة والخدمات الأخرى، فيما شهدت الفترة ظهور قطاعات جديدة، فقد نمت طبقة العمال وبدأت مطالبتها تظهر، كما ازدهر النشاط الثقافي، وتم ابتعاث عدد من الطلاب إلى الجامعات العربية، وأجري أول إحصاء رسمي في منطقة الخليج وهو الإحصاء الوحيد الذي تم على أساس مذهبي. ويبدو أن الفترة شهدت أيضا شيئا من التوتر الطائفي، يستدل عليه مما كتبه عبدالله الزايد في جريدة البحرين عام ١٩٤٠، حيث يقول «أنا أوجه كلامي إلى الشباب من الطائفتين نحن نفخر بأن نكون في هذا البلد شابا عربيا مسلما دماؤنا واحدة، وبيتنا واحد، ومستقبلنا واحد، وأن التفرقة بين شيعي وسني سخف».

من جانب آخر نمت التجارة المحلية، وكانت غرفة التجارة قد تأسست عام ١٩٣٩، وازداد عدد التجار البحرينيين من الطبقة المتوسطة. وافتتح التعليم الثانوي عام ١٩٤١ وسمي «بالكلية» وتتراوح أعمار طلبة هذه المرحلة بين ١٣ و١٤ عاما وألغيت الرسوم ووفرت الحكومة الكتب، وبدأ مشروع أهلي لمحو الأمية، وافتتحت الفصول المسائية وأعدت مساكن للطلبة الذين يقطنون خارج المنامة. وانتهى العمل في جسر المنامة - المحرق عام ١٩٤٢ .

نقل مقر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر إلى البحرين عام ١٩٤٦، وأنشئت أول محطة لتحلية المياه عام ١٩٤٨ .

خلاصة القول إن نمو وتطور البحرين لم يتوقف.. غير أن أبرز ما صاحب هذا التطور والنمو هو مشكلات طبقة العمال، التي كانت لها تحركات أهمها الإضراب الذي حدث في ديسمبر ١٩٤٣، والإضراب الذي حدث

عام ١٩٤٨. وقد كانت المطالب التي أعلن الإضراب من أجلها «مطالب عمالية»، تتعلق بتحسين أوضاع العمال، ولم يكن للإضرابين أي علاقة بمطالب سياسية، ولم يخرجوا عن نطاق العمال أنفسهم.

لقد كان لأجواء الحرب العالمية الثانية تأثير على الحركة السياسية في البحرين، فلم تشهد فترة الأربعينات أي اضطراب سياسي أو عرائض سوى بروز معارضة محدودة لبلجريف عام ١٩٤٧، فضلا عن معلومات غير مؤكدة وردت إلى الوكيل السياسي عن وجود «مؤامرة على الحكم»، أشار إليها المقيم السياسي في رسالته المؤرخة ١٩٤٩/٦/١ إلى الخارجية البريطانية غير أن شيئا لم يحدث.

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة من الأربعينات وبداية الخمسينات اتساع مساحة حرية التعبير في الصحافة، وكانت بعض المقالات تتناول أهمية نبذ الطائفية، ويبدو أن هناك شيئا من التوتر في العلاقة بين السنة والشيعة، فقد شهدت انتخابات بلدية المنامة تنافسا حادا، وأسفرت الانتخابات التي جرت في أبريل ١٩٥٣ عن فوز عشرة من السنة واثنين من الشيعة. وقد حدثت بعض الخلافات حيث استقال العضوان الشيعيان على أثرها، مما زاد من توتر العلاقة بين السنة والشيعة، وفي سبتمبر تحول هذا التوتر إلى فتنة طائفية كبرى.

وبرغم أن أحداثا بحجم وأهمية تلك الفتنة عادة ما يكون لها مقدمات، فإن ما لفت النظر هو غياب التوقع المسبق لها، سواء لدى الشيخ سلمان بن حمد أو الإنجليز. فأحداث محرم ١٩٥٣ لم تكن متوقعة إطلاقا، لذلك فقد كان الاضطراب هو سمة التعامل معها وكان منهج الحاكم والإنجليز في ذلك التعامل مختلفا، بل ومتعارضا في أحيان كثيرة، بل إن الشكوك لدى كل منهما تجاه الآخر كانت قائمة خاصة شكوك الشيخ سلمان في نيات الإنجليز وأهدافهم. وقد انعكس اختلاف المنهج على مسار الأحداث وتطورها كما سنرى.

«... وقمت باتصالاتي بين عقلاء القوم، ومن المؤسف أن عقلاء القوم، إلا ما ندر منهم، كانوا يرغبون في تأجيج نار الفتنة لأجل أن يعيشوا على حساب الطائفية، وكان كل شخص من العقلاء يبدي حماسا ضد الطائفة المعادية ليصبح زعيما مرموقا وكل عاقل يظهر نوعا من اللين يعتبر خائنا».

عبدالرحمن الباكر

فتنة محرم

1953

لم تكن الأجواء السابقة لتاريخ ٢٠/٩/١٩٥٣ توحى بأن أحداثاً جساما ستقع، فقد كان كل شيء يبدو طبيعياً، وسارت الترتيبات التي تجريها الشرطة مع رؤساء المآتم استعداداً لإحياء ذكرى عاشوراء على نحو طبيعي، ولم يكن هناك ما يستدعي إجراءات أو ترتيبات خاصة لذلك فلم يكن الشيخ سلمان أو أحد من أعوانه أو الإنجليز، يتوقعون حدوث مواجهة بين السنة والشيعة في محرم، فقد كان الشيخ سلمان يقيم - كعادته في مثل هذا الوقت - في الصخير، أخذاً في الاعتبار أنه ولسنوات طويلة كان الشيعة يحيون ذكرى عاشوراء من دون مشكلات، وكان التوقع الوحيد هو حدوث مشكلات بين الإيرانيين المقيمين في البحرين من أنصار مصدق، وأنصار زاهدي. إلا أن بلجريف يخالف هذا الرأي قليلاً، حيث سجل في مذكراته وصفاً للأوضاع في البحرين بعد عودته من الخارج قائلاً «عندما عدنا إلى البحرين كانت الأمور ظاهرياً تبدو كما كانت عليه من قبل، لكنني سرعان ما اكتشفت أن هناك تحت السطح حالة توتر سياسي، عبر عنها الكثير من الرسائل والبيانات والمقالات الصحفية المتشنجة في الصحافة المحلية، كما أن التباعد بين الطائفتين السنية والشيعة ازداد ونتيجة لهذا التباعد استقال الأعضاء الشيعة من مجلس بلدية المنامة». وفي الاتجاه نفسه يقول عبدالرحمن الباكر - وهو الشخصية السنية التي برزت في الخمسينات - إنه حين فكر بتأسيس نقابة للعمال نصحه بعض الشباب بالعدول عن الفكرة في الوقت الراهن، حيث كانت أزمة الطائفية على أشدها إثر الخلاف الذي نشب في مجلس بلدية المنامة. ويؤيد هذا كله إعلان كان قد صدر في ١٥/٢/١٩٥٣ بتوقيع

بلجريف يحذر من نشر الفتنة حيث جاء في الإعلان «أي شخص خاضع لسلطتنا القضائية يطبع أو ينشر أو يبيع أي مطبوعات أو جرائد أو أي نشرات تتضمن مسائل مثيرة للفتن، وعند إدانته بذلك سيعرض نفسه لعقوبة..» ويضيف الإعلان إنه يعتبر من قبيل إثارة الفتن «أي مسألة من شأنها إثارة الشغب أو التشويش أو إثارة عداوة بين رعايا البحرين أو الآخرين، أو بين مختلف الطبقات من الأشخاص، أو بين الأشخاص الذين يتمون إلى مذاهب دينية، أو بين حاكم البلاد ورعاياه».

وبرغم أن هذا الإعلان يوحي بوجود قدر من التوتر الطائفي فيمكننا القول إن أي تقييم للوضع النفسي والسياسي في البحرين قبل اندلاع الفتنة الطائفية لم يصل إلى حد توقع أحداث بحجم النزاع الطائفي، لذلك لم تكن هناك إجراءات احترازية، بل إن الارتباك ساد الجهود التي بذلت لمواجهة الأحداث كما سنرى.

انطلقت شرارة الأحداث صباح الأحد ٢٠/٩/١٩٥٣ حيث كان موكب العزاء الشيعي يطوف الشوارع الضيقة، وكانت حرارة الطقس تشعل الأجواء لتزيد التوتر الطبيعي، وتعزز الإثارة النفسية التي هي من سمات مواكب العزاء، حيث يقوم الشيعة فيها باستحضار ذكرى عاشوراء - ذكرى استشهاد الحسين بن علي رضي الله عنه - وذلك بالسير في مجموعات بعضها يضرب صدره بيده، وبعضها الآخر يضرب ظهره بالجنازير، في حين يضرب آخرون جباههم بالسيف فتسيل الدماء على الأكفان البيضاء التي يلبسونها.. يصاحب ذلك كله موسيقى ذات إيقاع جنائزي تسبق الموكب فتضفي جوا من الرهبة عليه.. وحسب العادة فإن اتفاقا يتم بين الشرطة ورؤساء المآتم على

خط سير المآتم لضمان عدم حدوث ما يعكر الأمن.. ووفقا لبلجريف فقد عمل رجال الشرطة قبل يوم الحادث لمدة ثمانية أيام متواصلة وكان الإرهاق باديا عليهم. ومن المعتاد في مثل هذه المناسبة أن يحضر جمهور من طائفة السنة لمتابعة سير المواكب لا بقصد المشاركة بل بقصد المشاهدة.

وحدث أثناء سير أحد المواكب في شارع بلجريف أن تشاجر أحد المعزين الشيعة مع آخر من الجمهور السني المتفرج المصطف على جانبي الطريق، وتدخل عدد آخر من الطرفين، فاتسعت دائرة الشجار وعمت الفوضى.. وقام أحد الضباط بإبلاغ بلجريف بوجود مشاجرة على بعد نصف ميل من موقعه الذي كان فيه، فذهب إلى موقع المشاجرة ومعه ١٢ شرطيا، وشاهد المعركة التي استخدم طرفاها العصي والحجارة والزجاجات المكسورة، بينما كانت النسوة فوق السطوح يقذفن ما تيسر لهن على الجمهور دون تمييز. ويقول بلجريف إن قطاعا من الجمهور كان في حالة هياج توجه نحو الوكالة، فارتاب حراسها في الأمر، وظنوا أنهم يتعرضون لهجوم، فقاموا بإطلاق النار في الهواء، ولم يدركوا أن الجمهور إنما كان يبحث عن ملاذ آمن. ووفقا لرسالة الوكيل السياسي المؤرخة ٥ / ١٠ / ١٩٥٣، بعد أن حدث الاحتكاك بين أفراد من السنة ومثلهم من الشيعة حاول شرطي القبض على أحد الشيعة الذي كان يهدد الجمهور، لكن الشرطي منع من ذلك بواسطة حشد من الشيعة، وفي هذه الأثناء حضرت سيارة تابعة للحكومة واستطاعت شق طريقها وسط الحشد، فاستعيد النظام مؤقتا إلى أن حضر عدد من الشيعة مسلحين بالعصي قاصدين إنقاذ رفيقهم من الاعتقال، وهنا فقدت الشرطة السيطرة على الموقف وبدأت المعركة. فتم إرسال قوة إضافية عبارة عن لوري يحمل عددا من أفراد

الشرطة، ويبدو أن هؤلاء بادروا ومن دون أوامر بإطلاق النار في الهواء. وأيا كان مصدر إطلاق النار فلم يتسبب ذلك بأي إصابات وإن كان قد ساهم في تأزيم الموقف.

ولم تهدأ الأمور إلا حين تعاملت الشمس في السماء حيث يفضل الناس - كما يقول أحد التقارير البريطانية - نوم القيلولة على أي شيء آخر.

ومضى ما تبقى من يوم الأحد من دون أحداث مهمة، حيث فرض حظر تجول ومنعت الاجتماعات العامة لأكثر من ستة أشخاص، غير أن حرب الإشاعات كانت أشد فتكاً، وقد ساد التوتر وسارع حشد من الشيعة المشاركين في مواكب العزاء إلى العودة والتجمع في المآتم، حيث ألقى الخطاب النارية، كما يقول بلجريف الذي بدا الأمر بالنسبة إليه كأن مواجهة شاملة بين السنة والشيعة ستحدث لا محالة.

وتوضح رسالة الوكيل السياسي أن الشيعة تداولوا إشاعة تقول إن تحالفاً بين السنة والحكومة قد نشأ، بهدف القضاء على طائفة الشيعة فنصح زعماء الشيعة أفراد طائفتهم بعدم الخروج وعدم الذهاب إلى أعمالهم، وبعدم الاحتكاك بالسنة والبقاء قرب منازلهم لحماية عائلاتهم «من هجوم سني متوقع». وفي الوقت نفسه تداول السنة في المحرق إشاعة مفادها أن أهلهم في المنامة تعرضوا لهجوم شيعي، وأن مذبحة تمت على يد الشيعة لمجموعة من السنة. وقد كان التحفز «للقاتال» بين أفراد الطائفتين على أشده، إلا أن جهوداً بذلها كل من بلجريف والشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ خليفة بن محمد وعدد من رجال السنة والشيعة، نجحت في الحد من تأثير الإشاعات لكن هذا لم

يمنع الشيعة من المطالبة بحماية بريطانية وشرطة من الإنجليز لوقف «مؤامرة تصفيتهم» كما تقول الرسالة.

وقد أصدر الشيخ سلمان إعلانا جاء فيه «إن الحكومة اتخذت الإجراءات اللازمة في التحقيق عن أسباب الاضطرابات».

وفي اليوم التالي أي الاثنين ٢١/٩/١٩٥٣ باشر عدد من العمال أعمالهم في بابكو، واستطاعت الشركة تسيير أعمالها بنصف عمالها.. إلا أن التوتر كان لايزال قائما والإشاعات مستمرة، ومنها إشاعة تقول إن الشيعة في قرية عراد في المحرق اعتدوا على السنة، فتأهب عدد من السنة لنجدة إخوانهم، إلا أن الشيخ عبدالله بن عيسى ذهب بنفسه إلى عراد ليتأكد من الوضع، فاتضح له أن شيئا لم يحدث، فوزع عددا من الفداوية المسلحين لمنع أي هجوم سني، إلا أن مجموعة من السنة تمكنت من التسلل إلى القرية بحرا وقامت بإطلاق النار على مجموعة من الشيعة فأصابت سبعة بجروح، ولم تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على كل المهاجمين. وحين سمع بلجريف بحادثة عراد توجه إليها، فوجد الشيخ دعيج والشيخ علي بن أحمد هناك. استمر التوتر في اليوم الثالث وكانت هناك مناقشات صباحا في السوق، وكان الحادث الوحيد تجاه الأجانب إلقاء حجارة على سيارة تابعة لشركة سفريات، كانت تقل عددا من الأجانب في طريقهم إلى المطار، إلا أنه لم تحدث إصابات.

وخلال اليومين التاليين بدأت الأمور تعود إلى طبيعتها فألغى الشيخ سلمان بن حمد أمر حظر التجول يوم الأربعاء ٢٣/٩/١٩٥٣ وعاد جميع العمال إلى أعمالهم. وفي ٢٩/٩/١٩٥٣ ألغى أمر منع التجمهر. وقد كانت حصيلة الإصابات خلال الأحداث ٧٠ إصابة

منها إصابتان بطعنة سكين.

وبرغم الهدوء، فإن التحفز بين السنة والشيعة استمر، وكان لحادثة عراد دور كبير في إبقاء هذا التحفز، فقد تردد كبار الشيعة على الشيخ سلمان وبلجريف ساعين إلى حثهما على اتخاذ إجراء ما بحق المتسببين في الحادثة. وقد حرص الشيخ سلمان على معالجة القضية بطريقته، فأمر بلجريف بالتحقيق فيها، ومن ثم يعرض نتائج التحقيق عليه. وفي مارس عام ١٩٥٤ قرر الشيخ سلمان إبعاد المسؤولين عن حادثة عراد عن البلاد لمدة عام كامل. ولم يرض هذا الإجراء الشيعة في ظل استمرار حالة التحفز والعداء بين الطائفتين. وقد مر النصف الأول من عام ١٩٥٤ من دون أحداث تذكر، بيد أن الاتصالات والاجتماعات المكثفة بين جميع الأطراف تواصلت بصورة شبه يومية. وقد بلغت تلك التحركات ذروتها في يونيو ويوليو، وكانت اجتماعات الشيخ سلمان مع الإنجليز تبحث في إصلاح المحاكم وسبل ذلك، فيما كانت الاجتماعات تعقد بين أطراف من السنة والشيعة بهدف تقريب وجهات النظر، والتخلص من حالة العداء السائدة بينهما، وبهدف التنسيق لصياغة مطالب سياسية موحدة. فقد كان عبدالرحمن الباكر يسعى لعقد اتفاق بين قيادات من الطائفتين كما يذكر في كتابه، ومن خلال نادي البحرين في المحرق دعا الباكر مجموعة من رجالات السنة محاولاً إقناعهم بالاتفاق السياسي مع الشيعة، إلا أنهم ردوا عليه بقولهم «من الصعب التفاهم مع الشيعة لأنهم اختبروهم في مناسبات كثيرة فخذلوهم في آخر مرحلة من مراحل نضالهم»!! إلا أن بعض الشباب السنة كانوا على استعداد للتفاهم مع الشيعة، حتى وإن كان من بينهم وجوه قديمة.

وأخيرا نجح الباكر في محاولاته التي استمرت أربعة أشهر، إذ عقد اجتماعا مشتركا للسنة والشيعية في ٧ / ٥ / ١٩٥٤، ضم خمسة من السنة، هم عبدالله الزين ويوسف الساعي وعبدالرحمن عبدالغفار وعبدالعزيز الشملان وعلي الوزان إضافة إلى الباكر نفسه، وهؤلاء هم السنة الذين قبلوا الاجتماع مع الشيعة الذين مثلهم في الاجتماع ثلاثة مخضرمين، هم عبدالمحسن التاجر وعبدعلي العليوات وحاجي حسن العرادي، وثلاثة وجوه جديدة، هم سيد علي بن إبراهيم وعبدالله بوذيب وعبدالله بوهندي. وفي هذا الاجتماع سأل الشيعة السنة أين كباركم؟ وكان الباكر على اتصال بمنصور العريض يستمد منه معلومات عن القيادات الشيعية. على أي حال نجح المجتمعون بالاتفاق على الدعوة إلى عقد اجتماع جماهيري حاشد يجمع السنة والشيعة في المحرق يوم ١٨ / ٥، وبدأت الاتصالات على الفور تحضيراً للاجتماع الكبير. إلا أنه حين علم الشيخ سلمان بالأمر، أمر المجموعة بالتوقف عن مساعيها فامثل الجميع، كما أمر الباكر بالسفر. ويقول الباكر إن الشيعة قرروا عدم اتخاذ أي خطوة دون اتصال بالسنة. بيد أن هذا لم يغير من مسار الأحداث. وفي هذا الصدد يقول بلجريف إنه تحدث مع الشيخ سلمان عن شكوى الناس من المحاكم والحقوق المدنية، وكان رد الشيخ أن الأولى تحتاج فعلا إلى تطوير، أما الثانية فهي من اختصاصه وحده. ويضيف بلجريف إن قلق الشيخ سلمان تزايد نتيجة تواصل الاجتماعات بين السنة والشيعة، فهو يرى أن هذه الاجتماعات تهدف إلى التنسيق السياسي لا إلى الصلح.

وفي ٢٩ / ٥ / ١٩٥٤ قام عدد من الشيعة بمحاولة اعتداء في قرية عراد، ردا فيما يبدو على اعتداء السنة الذي وقع العام الماضي إلا أنه تم

إلقاء القبض عليهم.

وحدث في بداية يونيو أن تشاجر شيعي مع سني في السوق، فقام الشيعي بدفع السني الذي سقط ميتا. وبدو طبقا للتقرير الطبي أن الرجل مات بسبب أزمة قلبية.. فتجمع عدد من السنة أمام مركز الشرطة في حالة غضب، إلا أن شيئا لم يحدث. وفي ٥ يونيو عقد اجتماع بين الشيخ سلمان والشيخ عبدالله بن عيسى وبلجريف لمناقشة الأوضاع المتأزمة، وقد اقترح الشيخ عبدالله تعيين قاض شيعي إلا أن الشيخ سلمان رفض الاقتراح، وفي الوقت نفسه رأى أنه يجب تكليف مكتب قانوني لإعداد مسودة قانون جنائي. وفي ٨ يونيو تقدم منصور العريض وحسن مديفع، وهما من الشخصيات الشيعية التي تحظى بالاحترام، باقتراح يدعو إلى إنشاء مجلس استشاري سني شيعي، وقد عرض هذا الاقتراح على الشيخ سلمان في اجتماع لاحق في ١٢/٦/١٩٥٤ وقد رفضه الشيخ سلمان، وكان بلجريف يرى أن هذا المجلس سوف ينزع صلاحيات الشيخ كما أنه سيكون مدخلا للشيوعية! وكان بلجريف في هذه الأثناء يفكر بتدعيم قوة الشرطة تحسبا لاضطرابات مستقبلية.

وفي ١٥/٦/١٩٥٤، ووسط هذه الأجواء القلقة المتوترة، كان الشيخ سلمان مجتمعا مع بلجريف والوكيل السياسي لمناقشة الأوضاع وتطوير المحاكم، ويصف بلجريف الشيخ سلمان بأنه كان موضوعيا جدا في نقاشه.. إلا أنه حدث تطور مهم في اليوم نفسه وبدا الوضع في البحرين كأنه مهياً مرة أخرى لمواجهة بين الطائفتين فقد تشاجر صبية من السنة والشيعية في سترة، وسرعان ما تطور الأمر إلى معركة بين الكبار، سقط أحد السنة على أثرها مقتولا، فتوترت

الأجواء وألقي القبض على عدد من المشاركين والمشتبه بهم من الطائفتين، وهنا بدأت وتيرة الأحداث تتسارع. ففي ٢٠/٦/١٩٥٤ عقد اجتماع مهم بين الشيخ سلمان والوكيل السياسي للحدِيث حول سبل معالجة الأزمة الطائفية، حيث أشار الوكيل إلى الاجتماعات التي يعقدها عدد من السنة والشيعة وموقفه هو منها، وقد أثبت ذلك في رسالته المؤرخة في ٢٣/٦/١٩٥٤ إلى وزير الخارجية البريطاني وكذلك موقف الشيخ سلمان، ولم يكن موقفهما متباعدا، وخلاصة الموقفين عدم تشجيع تلك الاجتماعات، فالشيخ يرى أن هذه الاجتماعات عذر لتقديم مطالب سياسية غير مقبولة، في حين يرى الوكيل السياسي أن قادة هذه الاجتماعات ليسوا من الرجال المحترمين المسؤولين، ولديه شكوك في نياتهم وأهدافهم. وقد اقترح الوكيل السياسي أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة منهم، ويقوم الشيخ بتشكيل لجنة مشتركة من السنة والشيعة تبحث في أسباب الأزمة الطائفية وتقدم النصح في كيفية تلافي أسبابها، إلا أن الشيخ سلمان رفض الاقتراح لأسباب عديدة، منها أن الأمر سوف يتطور إلى مطالبة بطرد المستشار بلجريف، وإنهاء النفوذ البريطاني. وأوضح الوكيل السياسي في رسالته رأيه في حكومة البحرين، مؤكدا أنها من دون شك أفضل من حكومة يشكلها من يتحدثون اليوم عن الديمقراطية ووصف الحكومة بأنها أفضل لإدارة للبحرين، لكنه أبدى مخاوفه من إمكانية تنامي شعور يقود نحو خلق حركة سياسية مضادة للعائلة الحاكمة وللوجود البريطاني، مشددا على أهمية إصلاح المحاكم.

وفي اليوم التالي، أي في ٢١/٦/١٩٥٤ أصدرت المحكمة حكما بسجن الشيعة الذين قاموا بالهجوم على قرية عراد لمدة شهر، وقد غضب الشيعة من الحكم. ووفقا لبلجريف في يومياته، فقد التقى أحد

الشيعة بالشيخ عبدالله بن عيسى في ٦/٢٥ محاولا اقناعه بتولي الحكم بدلا من الشيخ سلمان، إلا أنه رفض وأبلغ الشيخ سلمان وبلجريف بذلك. وفي ٦/٢٦/١٩٥٤ صدر حكم آخر بسجن الرجل الشيعي الذي تسبب بوفاة السني في السوق، وقد قررت المحكمة حبسه مدة سنة، واعترض الشيعة على هذا الحكم.

وتتوالى الأحداث.. ففي ٦/٢٨/١٩٥٤ يتم الإفراج عن المشتبه بهم في حادثة سترة، فيما حدد يوم ٦/٣٠ لصدور الحكم في تلك الحادثة. ويبدو أن الأحداث تتصاعد سريعا.. وترقبا للأحكام التي ستصدر في قضية سترة احتشد ما يقارب ٣٠٠ شيعي أمام المحكمة صباح يوم ٦/٣٠ يملؤهم الغضب والتحفز، وما إن صدرت الأحكام بسجن المتسببين في الحادث لمدد تتراوح بين سنة وثلاث سنوات حتى ثارت ثائرة الشيعة المحتشدين، واعتبروا الأحكام جائرة، برغم أنها تضمنت حبس ثلاثة من السنة، وسارع الحشد بالذهاب إلى مبنى المعتمدية مطالبين بحماية بريطانية في مواجهة الحكومة وإعادة النظر في الأحكام كما تشير رسالة الوكيل السياسي المؤرخة ٦/٣٠/١٩٥٤، وأبدى ١٠٠ منهم عزمهم على الاعتصام إلا أن الوكيل السياسي نجح بإقناعهم بالعودة إلى منازلهم، لكنه توقع عودتهم في اليوم التالي. وفي المساء أعلن الشيعة إضرابا عاما احتجاجا على الأحكام، ويبدو أنهم - كما أظهرت التحقيقات اللاحقة - عقدوا العزم على التحرك بقوة.

وفي اليوم التالي احتشد الشيعة قرب مسجد المؤمن، وكانوا قد قدموا من قراهم بواسطة الباصات التي أخفى أصحابها لوحاتها للتمويه، كما يشير تقرير لجنة التحقيق في الحادث، وتحرك الحشد الذي

كان أكبر من حشد اليوم السابق من مسجد المؤمن باتجاه مركز البوليس (القلعة)، وفي الطريق تسلحوا بالعصي والقضبان الحديدية. وقد اتضح من التحقيقات أن تجمع الحشد لم يكن تلقائياً بل أمراً مدبراً وكان واضحاً أن الحشد يرغب بتخليص زملائهم المدانين من الحبس وجرت محاولات لثنيهم عن مخططهم، إلا أنهم - كما يصفهم التقرير كانوا في مزاج عدواني. واتضح أيضاً أنهم كانوا ينوون مهاجمة سكن عائلات الشرطة في حال فشلهم في إطلاق سراح زملائهم. وفي هذه الأجواء المضطربة وعند اقتراب الحشد من المركز قام عدد من الشرطة بإطلاق النار فقتل ٣ من الشيعة فوراً فيما توفي الرابع في المستشفى، وعلى إثر إطلاق النار انفض الحشد وتوجه نحو مبنى الوكالة مطالبين بحماية بريطانية، وبتزاع سلاح الشرطة البحرينية وبعزل رئيس الأمن العام، وهددوا بقلب نظام الحكم، وإبعاد العائلة الحاكمة، كما تشير رسالة الوكيل السياسي رقم ٤٢٠ المؤرخة ١٩٥٤/٧/١ إن لم تتم الاستجابة إلى مطالبهم، وكانوا قد أحضروا معهم جثتين لفوا واحدة بالعلم البريطاني كما تشير رسالة المقيم السياسي المؤرخة ١٩٥٤/٧/٢. وكان الوكيل السياسي آنذاك في اجتماع مع الشيخ سلمان، وحين علما بالأمر صدرت تعليمات الشيخ سلمان بتشكيل لجنة تحقيق فوراً. وقد أعلنت الحكومة «استعدادها التام بأداء الحقوق» وأنها «جادة في إثبات المسؤولية وإجراء ما يلزم» وطالب إعلان الحكومة الشعب بالهدوء والسكينة، كما تقرر منع التجمهر لأكثر من ستة أشخاص. وعاد الوكيل إلى مبنى الوكالة حيث اجتمع مع مندوبين عن الحشد الذين كرروا مطالبهم السابقة ولم يتفرق الحشد إلا عند الساعة الثانية ظهراً. بعد ذلك توالى الاتصالات والاجتماعات، ووافق الشيخ سلمان على إدخال بعض

الإصلاحات في المحاكم والشرطة فيما استمر إضراب الشيعة. ولم يشارك السنة في هذا الإضراب، فقد «وقفوا موقف الاسترابة» كما يقول الباكر، وأبدوا استعدادهم للاشتراك الفعلي مع «جماعة تقدر المسؤولية!» ويبدو أنه كان هناك تنافس، على مستوى القيادات الشيعية، حيث كانت هناك ثلاث جماعات يدعي كل منها الزعامة، إلا أن الإنجليز أبقوا اتصالاتهم مع منصور العريض وحسن مديفع. وفي مثل هذه الأجواء انتشرت الإشاعات وساد التوتر.

وفي ٢/٧/١٩٥٤ قام أهالي المقتولين بدفنهم، ولم تحدث أي مشكلات وكان الوكيل السياسي قد طلب إلى اثنين من كبار الشيعة تهدئة أفراد طائفتهم. وفي اليوم نفسه قام الوكيل السياسي بمقابلة أربعة من الشيعة الذين تحدث معهم في اليوم السابق، وكرروا المطالب نفسها، وأكدوا أن الإضراب مستمر ما لم تتحقق مطالبهم وهنا شعر بلجريف والوكيل السياسي بضرورة إشراك الشيعة العقلاء فيما يجري.

وفي اليوم التالي وفي اجتماع بين الشيخ سلمان والوكيل السياسي أبدى الشيخ انزعاجه مما يتردد بشأن موقف الإنجليز المؤيد للشيعة وطالب ببيان يؤكد وقوف بريطانيا مع حكومة البحرين، وقد بثت الإذاعة البريطانية مثل هذا البيان لاحقا.

وفي ٤/٧ اجتمع بلجريف مع منصور العريض وحسن مديفع وأطلعهما على الخطوات التي ينوي الشيخ اتخاذها، والمربطة بإصلاح المحاكم والشرطة. وفي اليوم نفسه قدم المعتدلون الشيعة قائمة بمطالبهم إلى الشيخ سلمان، وأرسلوا نسخا منها إلى الوكيل السياسي والمقيم السياسي، وقاموا بتوزيعها في السوق، وقد تضمنت القائمة

مجموعة من المطالب هي:

(١) إنشاء مجلس استشاري منتخب، يتقاسم عضويته السنة والشيعية على أن تخضع قراراته لموافقة الحاكم.

(٢) تشكيل لجنة قانونية تتولى إعداد مشروعات قوانين تعرض على المجلس الاستشاري.

(٣) إصلاح المحاكم وتعيين قضاة مؤهلين، حتى وإن كانوا أجنب.

(٤) إنشاء مجالس منتخبة للصحة والتعليم والبلدية.

(٥) إصلاح الشرطة.

(٦) تعويض ضحايا الأحداث منذ سبتمبر ١٩٥٣ وإصدار عفو عام.

(٧) معاقبة الشرطة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين الشيعة.

وقد أعلن الشيعة إصرارهم على الاستمرار في الإضراب إلى حين الاستجابة إلى مطالبهم، وقد عقد الشيخ سلمان في اليوم نفسه اجتماعاً مع المقيم السياسي، وافق فيه الشيخ على إجراء بعض الإصلاحات، إلا أنه أصر على عدم الإعلان عنها قبل إنهاء الإضراب. وفي اليوم التالي استدعى الشيخ سلمان كلا من منصور العريض وحسن مديفع وأبلغهما بما ينوي عمله، وفي المساء أعلن عن نية الحكومة إجراء بعض الإصلاحات. وقد جاء في الإعلان أنه «عندما تعود الأحوال إلى مجاريها العادية ستعلن الحكومة بعض الإصلاحات المهمة التي كانت تنوي تنفيذها، والتي كانت موضع النظر منذ مدة طويلة».

وفي ٧/٦ حدثت تطورات مهمة، إذ رفض اثنان من الشيعة من أعضاء لجنة التحقيق في حادثة القلعة المشاركة في أعمال اللجنة، فتم

استبدلتهما بمنصور العريض وأحمد فخرو، كما ظهرت حالة غضب لدى بعض أفراد الأسرة الحاكمة. وقد تخوف الإنجليز من مواجهة بين القبائل والشيعية فذهب الوكيل السياسي والمقيم السياسي إلى الشيخ يوم ٧/٧ يناشدانه منع أي احتكاك من هذا النوع. وفي الوقت نفسه كان بلجريف يزور القرى الشيعية، ويلتقي بمجموعات من الشيعة وقد أبلغه بعضهم أنهم سئموا من الإضراب، ويريدون العودة إلى أعمالهم، وبالفعل فقد بدأت الأمور تعود إلى طبيعتها تدريجياً. وكان الشيخ سلمان قد أصدر أمراً بفتح السوق والمحلات التجارية. وفي ١٠/٧ عاد ٩٠٪ من عمال بابكو إلى أعمالهم، وتم فتح السوق وأنهت لجنة التحقيق في حادث القلعة أعمالها، وأكدت في تقريرها أن المتظاهرين الشيعة كانوا قد دبروا أمر المظاهرة، واقتحام سكن الشرطة إن لم يتمكنوا من تخليص المحبوسين، كما أكدت اللجنة أن الشرطة أخطأت في إطلاق النار من دون أوامر، وأوصت بمعاينة من تسبب بالخطأ.

وفي ١٥/٧ صدر إعلان عن إجراء بعض الإصلاحات وفيما يلي نصه:

«نحن سلمان بن حمد آل خليفة - حاكم البحرين - نأمر بنشر البيان التالي:

١ - قد أنشأت الحكومة وظيفة مستشار قضائي، يكون من اختصاصه أن يشترك في أعمال محاكم البحرين، وأن يستشار في تنظيمها وفي تطبيق الإجراءات القضائية، وعليه كذلك أن يمد الحكومة بمشورته في تأليف القوانين والأنظمة وغير ذلك من المسائل القضائية، وتنوي الحكومة تعيين قاض إنكليزي يزاول مهنة القضاء

في هذا المنصب.

٢- قررت الحكومة سن قانون جنائي عام يطبق على كافة الأشخاص الخاضعين لسلطتنا، ويكون موافقا لمبادئ القانون المعترف بها عامة، ويتناسب مع السوابق الموجودة في البحرين ولحاجات هذه البلاد خاصة ومراعيا لتقاليد الشعب العرفية والدينية، كما أن الحكومة قد قررت تشريع قانون مرافعات لإرشاد المحاكم في القضايا الجنائية والحقوقية، وسيتم تأليف هذه القوانين بمساعدة المستشار القضائي.

٣- قررت الحكومة إيجاد وظيفة مباشر في محاكم البحرين يتولى المسائل الإدارية في المحاكم، مطابقا لما هو العادة في بعض الأنظمة القضائية المعاصرة الأخرى، ويكون من اختصاص المباشر أن يشترك في أعمال المحكمة الجزئية عند اللزوم، ويعاون المستشار القضائي وتنوي الحكومة تعيين محام عربي العنصر لهذا المنصب مارس القضاء في البلاد العربية.

٤- بدأت الحكومة بطلب ضابط كبير الرتبة ذي خبرة واسعة، كي يحل في منصب معاون قمندان الشرطة، ويتولى خصيصا تدريب الشرطة وتنظيمها ومن المنتظر أن يجري عما قريب اختيار ضباط آخرين من الخارج والذين قررت الحكومة تعيينهم منذ مدة طويلة.

٥- إن الحكومة لا تزال تعمل على إعادة نظام الانتخاب في بلديتي المنامة والمحرق وهي آخذة بالإجراءات اللازمة لذلك.

٦- قد أمرنا بتعيين هيئة للنظر في التعويض عن القتلى والجرحى ممن تنتسب نكبتهم إلى الحوادث الناشئة عن الخلافات الأخيرة.

٧- قد استلمت الحكومة تقرير لجنة التحقيق التي عينت للتحقيق في حادث يوم حادي ذي القعدة ١٣٧٣ في المنامة أمام القلعة، وستتخذ

الإجراءات اللازمة في ذلك».

وبعد هذا الإعلان هدأت النفوس، ولكن شهر محرم كان على الأبواب، لذلك استمرت المخاوف من تكرار ما حدث في العام الماضي من أحداث طائفية، وخاصة بعد مرور سنة كانت مليئة بالتوتر والقلق والصراع الطائفي.

إلا أن الحذر والتحسب دفعا الشيخ سلمان وبلجريف والوكيل السياسي إلى اتخاذ إجراءات كانت كفيلة بمنع حدوث أي احتكاك بين السنة والشيعة، حيث صدر إعلان يمنع غير الشيعة من دخول المآتم أو مشاهدة مواكب العزاء. وقد مرت ذكرى عاشوراء من دون حدوث أي مشكلات. غير أن التطورات السياسية توالى في اتجاه آخر.